التوجيه النحوي في كتاب (تلخيص العبارة في شرح الإشارة) بين المدرستين البصريّة والكوفيّة دراسة تحليليّة

م.م علاء احمد زغير خليف

مديرية تربية بابل- الكليَّة التربويَّة المفتوحة / مركز بابل/ فرع جبلة الدراسي

laa813220@gmail.com

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد بن عبدالله وعلى آله الطيبين الطاهرين، إنَّ التوجيه النحوي يُعنى أساسا بالإعراب وما يؤثر فيه من تأثيرات وما يحتاجه من تفسير وتعليل وتمحيص وتبيين، وإنَّ الهدف الأساس من ذلك التوجيه هو تحليل المعاني وتفسيرها التي من أجلها وُضِعَت التراكيب النحوية وهذا لا يكون إلا عن طريق الإعراب.

إذ درس هذا البحث التوجيه النحوي عند البصريين والكوفيين للمسائلَ النحوية وفق المنهج الذي أتبعه الفاكهاني في عرض مسائله، وما آل إليه النحاة في كتابه، فكان الأساس الذي بنى عليه رواد مدرسة البصرة آراءهم هو القرآن ثُمَّ الحديث والقياس، على العكس من مدرسة الكوفة التي اعتمد روادها لغة الإعراب والشعر العربي، ثمّ القراءات، وبذلك يسهل التوازن بين هاتين المدرستين من حيث تتبع آرائهم واختلافاتهم.

الكلمات المفتاحية: (التوجيه النحوي، تلخيص العبارة، الفاكهاني).

The Grants of Ibn Asfour Al-Ishbili for the Grammar Scholars in the Book (Summarization of the Phrase in the Elucidation of a Sign) by Taj Al-Din Al-Fakhani.

Asst.Lec. Alaa Ahmed Zgheir Khulaif

Babil Education Directorate - Open College of Education / Babil Center / Jableh Study Branch

laa813220@gmail.com

Abstract

Praise be to Allah, the Lord of the worlds, and blessings and peace be upon our master and beloved Muhammad ibn Abdullah, and upon his pure and virtuous family. Grammatical guidance primarily concerns itself with syntax (syntactic analysis) and the factors that influence it, as well as the need for interpretation, justification, scrutiny, and clarification. The fundamental goal of such guidance is to analyze and explain the

meanings for which grammatical structures were established, and this can only be achieved through syntax .

This research examines the grammatical guidance of the Basran and Kufan schools regarding syntactic issues, following the methodology employed by Al-Fakihani in presenting his arguments and the conclusions reached by grammarians in his book. The foundation upon which the pioneers of the Basran school built their views was the Qur'an, followed by Hadith and analogical reasoning (Qiyas), in contrast to the Kufan school, whose scholars relied on the language of syntax, Arabic poetry, and then Qur'anic readings. This approach facilitates a balanced comparison between the two schools in terms of tracing their opinions and differences .

Keywords: (Grammatical guidance, phrase summarization, Al-Fakihani.)

التعريف بتاج الدين الفاكهاني

١- حياته: اسمه، نسبه، نسبته، كنيته، ومولده

عمر بن علي بن سالم بن صدقة تاج الدين اللخمي الإسكندري المالكي....، الفاكهاني (الصفدي، ١٩٩٨، صفحة ٦٤٤/٣)، يُكنى: أبا حفص (الزبيري، القيسي، الحبيب، القيسي، و البغدادي، ٢٠٠٣، صفحة ١٧٦٠/٢) .

كان شيخاً فقيهاً مالكياً نحوياً، له ديانة وتصون ومصنفات. وقدم دمشق في شهر رمضان سنة إحدى وثلاثين وسبع مئة، بعد زيارته القدس، وتوجه منها إلى الحجاز، وحج ثلاث مرات (الزبيري، القيسي، الحبيب، القيسي، و البغدادي، ٢٠٠٣، صفحة ١٧٦٠/٢) .

وُلِدَ بالإسكندرية سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَسِتِّمِائَةٍ (ابن كثير، ١٩٨٨، صفحة ١٩٥/١٤).

وكان فقيهاً فاضلاً متفنناً في الحديث والفقه والأصول والعربية والأدب وكان على حظ وافر من الدين المتين والصلاح العظيم واتباع السلف الصالح حسن الأخلاق (ابن فرحون، دون تاريخ، صفحة ٨٠/٢).

٢- مصنَّفاته

له مصنفات على ما يربو عشرة مؤلَّف، منها: شرح رسالة ابن أبي زيد في الفقه المالكي سماه (التحرير والتحبير)، شرح الاربعين النووية وسماه (المنهج المبين في شرح الاربعين)، والاشارة في النحو، التحفة المختارة في الرد على منكر الزيارة، واللمعة في وقفة الجمعة (الزركلي، ٢٠٠٢، صفحة ٥٦/٥) (كحالة، دون تاريخ، صفحة ٦٣/١١) .

٣- وفاته

ذهب جمهورٌ من العلماء ممن ترجم له أنَّ وفاته كانت سنة أربعٍ وثلاثين وسبعمائة من الهجرة في الأسكندرية (ابن كثير، ١٩٨٨، صفحة ١٦٨/١٤).

في حين أشار الصَّفدي إلى أنَّ وفاته سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة (الزركلي، ٢٠٠٢، صفحة ٥٦/٥) (كحالة، دون تاريخ، صفحة ٦٣/١١) .

وذكر السيوطي القولين (السيوطي، دون تاريخ، صفحة ٢٢١/٢)، بينما أثبت في كتابه الموسوم بـ (حسن المحاضرة) بأنَّ وفاته سنة أربعٍ وثلاثينَ وسبعمائة (السيوطي ج.، ١٩٦٧، صفحة ٤٥٨/١).

وعليه يثبت القول الأول بأن وفاته سنة أربعٍ وثلاثين وسبعمائة.

نقل تاج الدين الفاكهاني أقوالا وخلافات بين البصريين والكوفيين في مسائل النحو يمكن أن ندرسها على النحو الآتي:

المسألة الأولى: (التوجيه النحوي في الوصف)

أجمع النحويين أنَّ المبتدأ قسمان (ابن السراج، ١٩٩٦، صفحة ٦٠/١) (ابن عقيل، ١٩٨٠، صفحة ١٨٩/١) (الجوجري، ٢٠٠٤، صفحة ٣٥٢/١) (السامرائي، ٢٠٠٧، صفحة ١٣٦/١): مبتدأ له خبر؛ نحو: زيدٌ قائمٌ ، ومبتدأ له مرفوع يغني عن الخبر(سدّ مسدَّ الخبر)، نحو قولك : أقائمٌ الزيدانِ؟ (أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨، صفحة ١٠٨٣/١) (ابن هشام الأنصاري، دون تاريخ، صفحة ١٨٨/١) (الأنصاري، ١٩٩٤، صفحة ١٢١) (السيوطي ج.، المطالع السعيدة في شرح الفريدة، ١٩٧٧، صفحة ٢٥٤/١).

واشترطَ أغلبُ النحاةِ لهذا الأخير اعتماده على نفي أو استفهامٍ، وأنْ يكونَ مرفوعُه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، وأنْ يتم الكلام به (ابن عقيل، ١٩٨٠، صفحة ١٨٩/١).

وأوردَ تاج الدين رأيَ أغلبِ النَّحويين فقال:((وذكر النحويون أنّ (أ قائم) في قولك: أقائمٌ الزيدان؟، مرتفع بالابتداء، و(الزيدان) مرفوعٌ بأنَّه فاعلُ هذهِ الصفةِ وهي (قائمٌ)، والخبر محذوف)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٢٧٠/١).

وهذا ما أشار إليه الزمخشري بقولهِ:((ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم: أقائمٌ الزيدانِ؟)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٢٧٠/١) (الزمخشري، ٢٠٠٤، صفحة ٥١).

ويبحث النحويون في هذا التركيب صوراً متعدَّدة في توجيه اعرابه (السامرائي، ٢٠٠٧، صفحة ١٥٠/١)، فذهبَ البصريون إلى أنَّ الاسمَ بعدَ هذا الوصفِ فاعلٌ لكنَّه سدَّ مسدَّ الخبر بشرط اعتمادِه على نفي أو استفهام (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٩٦/١) (ابن عقيل، ١٩٨٠، صفحة ١٨٩/١).

وخالفهم الكوفيونَ، وتبعَهم ابنُ مالك فأجازوا: (قائمٌ الزَّيدانِ) مِنْ دون اعتمادهم على نفي أو استفهام (السمين الحلبي، دون تاريخ، صفحة ٦٤٩/٤) (العلوي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٩٩/١) (الأنصاري، ١٩٩٤، صفحة ٢٧٢) (بدر الدين العيني، ٢٠١٠، صفحة ٤٨٩/١) (الجوجري، ٢٠٠٤، صفحة ٣٥٧/١) (السيوطي ج.، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٩٢، صفحة ٦/٢) (عليوي، ٢٠١٠، صفحة ١٥١/١).

ولعلَّ الذي دفعهم إلى القول: بأنَّ فاعل الوصف سدَّ مسدَّ الخبر أنَّ المعنى عندهم:((أيقوم الزيدان؟ فتَمَّ الكلامُ؛ لأنّهُ فعلٌ وفاعلٌ، و(قائمٌ) هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ، وفعلٌ من جهةِ المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى،

أرادوا إصلاحَ اللفظِ، فقالوا: (أ قائمٌ) مبتدأٌ، و(الزيدان) مرتفعٌ به، وقد سدَّ مسدَّ الخبرِ من حيثُ أنَّ الكلام تَمَّ به)) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٩٦/١).

وهذا المعنى أورده الخوارزمي بقوله :((لا فرقَ من حيثُ تمام الكلام بين قولك: أقائمٌ الزيدانِ؟ ، و أيقومُ الزيدانِ؟ ؛ لأن الصفةَ في الأصلِ معناها قريبٌ من معنى الفعلِ المضارعِ، لا يفوتها شيءٌ سوى أنَّ الفعلَ المضارعَ يتعَرَّضُ للحدوثِ والتَّجَدُّدِ، والصفةَ لا تتعرَّضُ لهُ ، فمتى وَرَدَ عليها الاستفهامُ صارت مُعَرَّضَةً ايضاً)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٢٧٢/١).

وقد ذكرَ الدكتور عبد الرحمن العثيمين رأياً ردَّ فيه على من استهجن كلام النحويين، خُلاصَتُه: والعجب أنَّهُ مع إيراده لهذا المذهب الركيك، يزدري كلام النحاة ويستهجن أقوالهم ويزعم أنَّهُ قد اتى فيه بالعجبِ العُجابِ، ولُبِّ الألبابِ، وهو –كما ترى– مخالف للقواعد النحوية، لَمْ يَقُمْ عليهِ برهانٌ، ولا أيَّدهُ بحجةٍ ولا سلطان (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٢٧٣/١).

والمختار ما ذهب اليه البصريون كونه ثابتاً في أمَّاتِ الكتب النحوية وهو رأي الأغلب من النحويين– واللهُ أعلم–.

المسألة الثانية: تقديم الخبر

الأصل أنْ يتقدَّم المبتدأ ويتأخَّر الخبر ؛ لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنى للمبتدأ فاستحقَّ التأخيرَ كالوصفِ، ولكنْ يجوزُ تقديمُهُ إنْ لم يحصلْ بذلك لبسٌ أو نحوه (ابن عقيل، ١٩٨٠، صفحة ٢٢٧/١)، وقال في جواز ذلك ابن جني : ((وممَّا يصحُّ ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ)) (ابن جني، ١٩٥٢، صفحة ٣٨٢/١) (أبو البركات الأنباري، ١٩٦١، صفحة ٦٨/١).

وأوردَ الخوارزمي قولَ الزمخشري في ذلك:((ويجوزُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ كقولك: تميميٌ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك ، وكقوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَاتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ [الجاثية :٢١]، و﴿ وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ [يس:١٠] ، المعنى سواء عليهم الإنذارُ وعدمُهُ)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٢٦٣/١) (الزمخشري، ٢٠٠٤، صفحة ٤٤/١) .

وردَّ الخوارزمي على مَنْ سألَ: لِمَ لا يجوز أن يكون(تميميٌّ) مبتدأ، و(أنا) خبره فقالَ: ((لأنَّ المبتدأ هو المحكوم عليه ، والخبرَ هو المحكوم به ، وهاهنا حُكِمَ على (أنا تميميّ) بـ (أنا)، والذي به يتبين الصريحُ من الرغوة أنّكَ لو ترجمت الكلام بغير العربية وجدت الرابطةَ ملتحقةٌ بالخبر دون المبتدأ ، وها هنا لو ترجمتَ لوجدتَ الرابطة ملتحقة بـ (تميمي) ، ولا بـ (أنا))) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٢٦٣/١). ويجوز تقديم الخبر في مواضعَ حدَّدها العلماء ومنها (ابن عقيل، ١٩٨٠، صفحة ٢٤٠/١) (الدسوقي، دون تاريخ، صفحة ٤٤٨/١) (المرادي، ٢٠٠٨، صفحة ٤٨٤/١) (ابن مالك، دون تاريخ، صفحة ٣٧٠/١) (ابن هشام الأنصاري ج.، ١٩٨٦، صفحة ١٩٢):

١- أنْ يكون المبتدأ ليس له مسوّغ إلاَّ تقديم الخبر.

٢- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر.

٣- أنْ يكونَ له صدر الكلام.

وفي ذلك خلافٌ بين البصريين والكوفيين ، فقد رفض الكوفيون تقديم الخبر على مبتدئهِ (أبو البركات الأنباري، ١٩٦١، صفحة ٤٩/١) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٣٣)، وحجتهم: أن الخبر لا بُدَّ وأنْ يتضمَّنَ الضميرَ، فلو قدم الخبر على المبتدأ لوجد الضمير قبل الذكر، وأنه غير جائز ؛ لأن الضمير هو اللّفظ الذي أشير به إلى أمرٍ معلومٍ، فقبل العلم به امتنعت الإشارة إليه ، فكان الإضمار قبل الذكر محالاً (الفخر الرازي، ١٩٩٥، صفحة ٣٨/٢) (أبو البركات الأنباري، ١٩٦١، صفحة ٦٦/١) (الحلواني، ١٩٨٣، صفحة ١٤٢/١) .

ولا يرى البصريون هذا؛ لأنَّهم لا يقولون بتحمُّل الاسم الجامد ضميراً، كما أنَّ السَّماع جاء بذلك كثيراً (أبو البركات الأنباري، ١٩٦١، صفحة ٤٩/١) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٣٣).

والحقُّ أنَّ الكوفيين لم يعتمدوا هنا إلاَّ على قياسٍ ارتضوه لا يسنده سماع ، والرأي عندي ما ذهب اليه البصريون – والله أعلم–.

المسألة الثالثة: تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهِنَّ

اختلفَ العلماءُ النَّحويونَ في تقديمِ خبرِ (ما زالَ) عليها، أو ما كانَ في معناها نحو (ما انفكَّ)، قالَ الفاكهاني:((هذهِ الأفعالُ نزَلَتْ منزِلَةَ(كانَ) في كونِها للإيجاب. فإنْ سألتَ: لو جَرَتْ هذهِ الأفعالُ مجرى (كانَ) في كونِها للإيجابِ لَجازَ أنْ يتقدَّمَ خبرُ (ما انفكَّ) على (ما انفكَّ) كما في سائرِ الأفعالِ الموجبة منَ النَّاقصةِ؟.

أجبتُ: ابنُ كيسان يُجيزُ:(قائماً ما زالَ زيدٌ)، على أنَّا نقولُ عِندَ تقديمِ خبر (ما انفكَّ) لَمْ يتَقرَّرْ بعدَ كونِهِ للإيجابِ)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٢٩٤/٣) .

ويُفهم منْ قولِه أنَّ الفعلَ (زالَ) وما كانَ في معناها نحو (انفكَّ، فتِئ، بَرحَ) إذا كانتْ مُثبتة يجوز تقديم الخبر مُطلقاً عندَ جمهورِ النَّحويين، لكنّهم اختلفوا إذا دخلَتْ عليها (ما) النَّافية (أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨، صفحة ١١٧٠/٣) (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، صفحة ١١١٩/٣) (أبو الفداء، ٢٠٠٠، صفحة ٤٣/١)، أ يجوز تقديم أخبارها عليها ام لا؟.

مَنَعَ البصريونَ التقديم، فلا يجوزُ:(قائماً ما زالَ زيدٌ) وما كان نحوها (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ٢٩٩/١) (أبو البركات الأنباري، ١٩٦١، صفحة ٤٧٣/١) (مجد الدين، ١٤٢٠هـ، صفحة ٤٧٣/١) (العكبري، دون تاريخ، صفحة ١٧٦/١) (أبو البقاء، ١٣٩٦هـ، صفحة ٣٠٢) (ابن عقيل، ١٩٨٠، صفحة ٢٧٦/١).

ذكرَ السِّيرافي رأيَهُ فقالَ:((فأمَّا (ما زالَ)، و(ما فتِئَ)، و(مادامَ) فلا يجوزُ تقديمُ الاسماءِ على ما فيهِنَّ؛ وذلك أنَّ(ما) في (ما زالَ)، و(ما فتِئَ)، و(ما انْفَكَّ) للنَّفي، ولا يجوزُ أنْ يَعملَ ما بعدَها فيما قبلها فلا يجوزُ أنْ تقولَ:(زيداً ما ضرَبَ عمرٌو) وأنتَ تُريدُ:(ما ضَرَبَ عمرٌو زيداً))) (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ٢٩٩/١).

واحتجوا لمذهبهم فقالوا: إنَّما منعنا تقديمَ خبرِ (ما زالَ) عليها؛ لأنَّ (ما) النافية لها الصدارةُ في الكلامِ، كما أنَّ الاستفهام له الصدارةُ في الكلام، فكما لا يجوزُ لكَ أنْ تُقَدِّمَ بما هو مُتَعلِّقٌ بما بعدَ الاستفهامِ عليه؛ كقولِكَ:(زيداً أضربْتَ)، لا يجوزُ لكَ هنا أنْ تُقَدِّمَ خبرَ (ما زال) عليها مع (ما) النافية (أبو البركات الأنباري، ١٩٦١، صفحة ١٥٩/١) (أبو البركات الأنباري ع.، دون تاريخ، صفحة ١٣٩)، والدليلُ على ذلِكَ أيضاً أنَّ (ما) النَّافيةَ لا يُمكنُ لها التَّصرُّفَ في معمولِها حتى تتصرَّف في نفسِها، فلذلكَ لَمْ يتقدَّمْ الخبرُ عليها (الصَّيمري، ١٩٨٢، صفحة ١٨٧/١). وذهب الفراء (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١٥٥/١) (ابن خروف، ١٤١٨هـ، صفحة ٤١٨/١) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١١٣/٧) (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ٢٠٠/٤) (شمس الدين القرشي، دون تاريخ، صفحة ١٥٣) إلى المَنعِ مطلقًا بأيِّ حرفٍ كانَ النفي (أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨، صفحة ١١٧٠/٣).

وسوَّغَ العلماءُ الكوفيونَ تقديمَ خبر (ما زال) عليها (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١٥٥/١) (أبو البقاء، ١٣٩٦هـ، صفحة ٣٠٢) (أبو حيان الأندلسي أ.، ٢٠٠٠، صفحة ١٧٦/٤) (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، صفحة ١١١٨/٣) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ١٢٢)، ووافقهم ابنُ كيسان (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٢٩٤/٣) (الكوفي، دون تاريخ، صفحة ١٤٧/١) (الشلوبيني، ١٩٨١، صفحة ٢٢٨) (ابن أبي الربيع، ١٩٨٦، صفحة ٦٧٤/٢) (ابن مالك، دون تاريخ، صفحة ٣٩٨/١) (الدعجاني، ١٩٧٨، صفحة ٢٥٣) من العلماء البصريينَ، وذلك ما ذكره الخوارزمي بقوله: ((ابن كيسان يُجيزُ:(قائماً مازالَ زيدٌ))) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٢٩٤/٣) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ١١٤/٧).

وحجتهم في ذلك أنَّ هذهِ الأفعالَ شبيهةٌ بـ (كانَ) إلَّا أنَّ معناها النَّفي، فلمَّا دخلت(ما) عليها أصبحت إيجاباً مِنْ بابِ نفي النَّفي إثبات، فحكمها إذاً حكم (كانَ) في الإثبات (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٢٩٤/٣) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١٥٥/١) (العكبري، دون تاريخ، صفحة ١٦٨/١) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ١١٤/٧) (ابن الخباز، ٢٠٠٧، صفحة ١٣٩) (السيوطي ج.، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٩٢، صفحة ٨٩/٢) (الدعجاني، ١٩٧٨، صفحة ٢٥٣).

ردّ ابنُ الأنباري مذهبَ الكوفيينَ فذكرَ رأيَهُ:((أمَّا قولُهُم: (إنَّ (ما زالَ) ليسَ بنفي للفعلِ، وإنَّما هو نفيٌ لمُفارَقَةِ الفِعْلِ، والنَّفي إذا دخلَ على النفي صارَ إيجاباً)، قُلْنا: هذا حُجَّةٌ عليكُم، فإنَّا كما أجمَعْنا على (ما زالَ) ليسَ بنفي للفعلِ، أجمعنا على أنَّ (ما) للنفي، ثُمَّ لو لَمْ تَكُنْ (ما) للنفي لَمَّا صارَ الكلامُ بدخولِها إيجاباً، فالكلامُ إيجابٌ و(ما) نفيٌ ، بدليلِ أنَّا نقولُ لو قدَّرْنا زوال النَّفي عنها لما كانَ الكلامُ إيجاباً، وإذا كانَتْ للنَّفي فينبغي أنْ يَتقَدَّمَ ما هو مُتَعَلِّقٌ بِما بَعْدها عليها؛ لأنَّها تستحِقُّ صدرَ الكلامِ كالاستفهامِ)) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١٥٩/١) (العكبري، دون تاريخ، صفحة ١٦٨/١) (أبو البقاء، ١٣٩٦هـ، صفحة ٣٠٧) (الزبيدي، ١٩٨٧، الصفحات ١٢٢-١٢٣).

وعقَّبَ الخوارزمي على حجتهم مُلتَمِساً العُذرَ للبصريينَ، ويرى أنَّهُ وإنْ أُشبِهَتْ (ما زال) (كانَ) في الإثبات، إلَّا أنَّهُ لَمْ يستقِر ولَمْ يثبُتْ إيجابُها، فبمُجرَّدِ سَلْبِ (ما) النَّافية مِنْها تعودُ بمعنى النَّفي (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٢٩٤/٣).

وإلى ذلك ذهبَ ابنُ عصفور فقالَ:((وهذا كله لا حجَّةَ لهم فيه؛ لأنَّ العربَ تلحظ لفظ (ما) لا معناها في معنى التقديم...، وأمَّا لُزومُ النَّفي لهذهِ الأفعالِ فهوَ مُقَوٍّ لمَنعِ التَّقديمِ؛ لأنَّ المانعَ إذا كانَ غيرَ لازمٍ كانَ أضعفُ منهُ إذا كانَ لازماً)) (ابن خروف، ١٤١٨هـ، صفحة ٣٨٩/١).

ومِمّا تقدَّم يتضح أنَّ ما ذهبَ إليه البصريونَ والخوارزمي هو الصواب، وللحُجج التي جاؤوا بها.

المسألة الرابعة: صيغة (أَفْعَل) في التعجُّبِ فعلٌ أم اسمٌ؟.

ذكرَ النَّحويونَ أنَّ للتعجُّبِ صيغاً وألفاظاً وعباراتٍ كثيرةً، إلَّا أنَّهُم لَمْ يُبَوِّبُوا لها في مُصنَّفاتِهم، ولَمْ يذكروها في بابِ التعجُّبِ، ومِنْ هذه الألفاظِ:(سُبحَانَ اللهِ) و(وَاهاً لَهُ) و(للهِ أنتَ)، وكثيرٌ مِنَ الألفاظِ ، والمُبَوَّبُ لَهُ في النحو العربي صيغتانِ مَشهورتانِ، (ما أفْعَله!) و(أفْعِلْ بِهِ!) (صدر الدين الخوارزمي، ١٩٩٨، صفحة ١١٠) (ابن الخباز، ٢٠٠٧، صفحة ٣٨٢) (ابن مالك، دون تاريخ، صفحة ١٠٧٦/٢) (ابن مالك ج.، ١٩٩٠، صفحة ٣٠/٣) (المرادي ا.، ٢٠٠٦، صفحة ٦٤١) (السلسيلي، ١٩٨٦، صفحة ٥٩٩/٢) (الغرسي، ٢٠٠٠، صفحة ٣٦١) (الفاكهي، ٢٠٠٨، الصفحات ٥٦٨-٥٦٩) (مغالسة، دون تاريخ، صفحة ٤٩٩) .

واختلفَ النَّحويونَ حولَ صيغةِ التعجُّبِ (أفْعَلْ)، أ فعلٌ هي أمْ اسمٌ؟، فذكر الفاكهاني قولَهُ: ((التعجُّبُ لهُ صيغتانِ: إحداهما:(ما أفعَلَهُ)، والثانية:(أفْعِلْ بِهِ)، والصِّيغتانِ عندَ البصريينَ فِعْلٌ)) (الفاكهاني، ٢٠١٨، صفحة ٦٥).

وهناك خلافٌ بينَ العُلماء في المسالة:

أمَّا البصريونَ فالرأيُ عندَهم أنَّ (أفْعَلْ) في نحو:(ما أحسَنَ زيداً!) فعلٌ ماضٍ (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٧٢/١) (المبرد، ١٩٩٤، صفحة ١٧٣/٤) (ابن السراج، ١٩٩٦، صفحة ٩٨/١) (أبو علي الفارسي، ١٩٩٠، صفحة ١٣١/٢) (عبد القاهر الجرجاني، ١٩٨٢، صفحة ٣٧٣/١) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١٢٦/١) (أبو البقاء، ١٣٩٦هـ، صفحة ٢٨٥) (ابن أبي الربيع، ١٩٨٦، صفحة ٥٨٠/١) ، ووافقهم الكسائي مِنَ الكوفيينَ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١٢٦/١) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ١١٩).

نصَّ سيبويه على ذلك بقوله:((هذا بابُ ما يَعْمَلُ عمَلَ الفعلِ، وَلَمْ يَجرِ مجرَى الفِعْلِ، ولَمْ يتمكَّنْ تمكُّنَه، وذلكَ قولُكَ: ما أحسَنَ عبدَ اللهِ، زعَمَ الخليلُ أنَّهُ بمنزلَةِ قولِكَ: شيءٌ أحسَنَ عبدَ اللهِ)) (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٧٢/١).

ويُفهمُ من كلامِ سيبويه أنَّ هذهِ الصِّيغَةَ تَغْلبُ عليها الفعليَّةُ أكثرُ مِنْ اسميَّتِها، قال الجرجاني:((فـ (مَا) في قولِكَ: (ما أحسَنَ زيداً) مُبتدأٌ ، و(أحسَنَ) فيه ضميرٌ يعودُ إليهِ؛ وذلِكَ الضَّميرُ هو الفاعلُ، و(زيداً) منصوبٌ بأنَّهُ مفعولٌ، فهو في حُكمِ الإعرابِ؛ كقولِكَ:(زيداً أذهبَ عَمْراً))) (عبد القاهر الجرجاني، ١٩٨٢، صفحة ٣٧٥/١).

وإلى مثل هذا ذهبَ ابنُ يعيش: ((وأمَّا (أفْعَلْ) في التَّعجُّبِ فِعْلٌ ماضٍ، غيرُ مُتَصَرِّفٍ، لا يُسْتَعملُ إلَّا بلَفْظِ الماضي، ولا يكونُ مِنْهُ مُضارِعٌ، ولا أمرٌ، ولا اسمُ فاعلٍ ...)) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ١٤٣/٧).

واحتجَّ أصحابُ هذا الرأي بجملةِ أدلَّةٍ منها:

١- قبولُهُ نونُ الوقايَةِ عند اتِّصالِهِ بـ (ياء المتكلِّم)، كما في قولِكَ مُتعجِّباً:(ما أكرَمَنِي!، وما أفقرني إلى عفوِ اللهِ!) ونحوهما (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٣٢٥/٣) (الصَّيمري، ١٩٨٢، صفحة ٢١٧/١) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١٢٩/١) (أبو البقاء، ١٣٩٦هـ، صفحة ٢٨٦) (العكبري، دون تاريخ، صفحة ١٩٧/١) (ابن الخباز، ٢٠٠٧، صفحة ٣٨٢) (ابن عقيل، ١٩٨٠، صفحة ١٤٨/٣).

وأُعتُرِضَ على هذه الحُجَّةِ بأنَّ هناكَ أسماءً قد لحقتها (نون الوقاية) منها:(قَدْنِي) و(قَطْني) بمعنى: حَسْبِي (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١٣٠/١) (الصَّيمري، ١٩٨٢، صفحة ١١٩)، ومنهُ قولُ الشاعر [*]:

امْتَلَأَ الحَوْضُ فَقَالَ: قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْداً قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِي

وأجابَ البصريون عن الاعتراض، وقالوا: إنَّ ذلك يدخلُ في باب الشَّاذِّ مِنَ الكلامِ الذي لا يُلتَفَتُ إليه، وإنَّما دخلَتْ (نونُ الوِقايَةِ) على (قَدْ) و(قَطْ)؛ لأنَّكَ تقولُ: (قَدْكَ مِنْ كَذَا، وقَطْكَ مِنْ كَذَا) معناهُ: اكتَفِ به، فأُشْبِهَ فعلَ الأمرِ، فتأمُرَ بهما كما تأمُرُ بالفعل (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، الصفحات ١٣٠/١-١٣١) (أبو البقاء، ١٣٩٦هـ، الصفحات ٢٨٦-٢٨٧) (العكبري، دون تاريخ، صفحة ١٩٧/١) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ١٤٣/٧) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ١١٩).

٢- ومِنَ البصريينَ مَنْ تمسَّكَ بقولِهِ: إنَّ بناءَ آخِرِهِ على الفَتْحِ، وشِبْهُهُ بالفعلِ الماضي في ذلك، دلَّ على فعليته، ولو كانَ اسماً لما جازَ بناؤُهُ، إذْ لا توجَدُ علَّةٌ توجِبُ بناءَهُ (أبو البقاء، ١٣٩٦هـ، صفحة ٢٨٨) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ١٤٢/٧) (الأزهري، ٢٠٠٠، صفحة ٥٩/٢) .

واعترضَ الكوفيون على هذهِ الحُجَّةِ أيضاً فقالوا: إنَّ التعَجُّبَ أصلُهُ استفهام، فَفُتِحَ آخِرُ(أفْعَلَ) في التعجُّبِ، ونصبُوا (زيداً) للتفريق بينَ التعجُّبِ والاستفهام (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ٣٥٦/١) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١٣٧/١).

وأجابَ البصريونَ عنْ ذلكَ، وصرَّحوا بأنَّ هذا الاعتراض لا دليلَ فيه، وفسادُهُ ظاهرٌ؛ لأنَّ التعجُّبَ إخبارٌ يحتمِلُ الصِّدقَ والكَذِبَ، والاستفهامُ استخبارٌ لا يحتملُ الصِّدقَ والكَذِبَ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ الاستفهامُ أصْلاً للتعجُّبِ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١٣٧/١)

---

[*] البيت لَمْ يُنسَبْ إلى قائل. (الزجاجي، ١٩٨٥، صفحة ١٤٠) (المُبرِّد، ١٩٩٥، صفحة ٧٠/٢) (ابن ثعلب، دون تاريخ، صفحة ١٥٨/٤) (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ٦٣/١) (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٤٤/١٣ مادة (قطن)) (الصُحاري، ١٩٩٩، صفحة ٣٣٨/١) (المالقي، ٢٠٠٢، صفحة ٣٦٢).

٣-وأضافَ الخوارزمي دليلاً آخرَ، فقالَ:((إنَّكَ تقولُ: (ما أحْسَنَ وما أجْمَلَ زيداً)، إنْ نَصَبْتَ (زيداً) بـ (أجْمَلْ)، وإنْ نَصَبتَهُ بـ (أحْسَنْ) قُلتَ:(ما أحْسَنَ وأجمَلَهُ زيداً)، تُريدُ:(ما أحسَنَ زيداً)، أنَّ (أحسَنَ)، و(أجْمَلَ) وما أشبهَ ذلِكَ افعال)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٣/٣٢٥).

وأمَّا الكوفيونَ فالرأيُ عندهم أنَّ (أفْعَلَ) اسمٌ وليسَ فِعْلٌ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١/١٢٦).

واحتجَّ الكوفيونَ أيضاً بأنَّ الذي يدلُّ على أنَّه اسم جموده وعدمُ تصرُّفِهِ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١/١٢٦) (أبو البركات الأنباري ع.، دون تاريخ، صفحة ١١٤) (أبو البقاء، ١٣٩٦هـ، صفحة ٢٩٠).

ورَدَّ علماءُ النَّحو ما احتجَّ به الكوفيونَ والخوارزمي، وقالوا: أمَّا احتجاجهم بأنَّ(أفْعَلَ) يدخلُهُ التصغير، فغيرُ مُوفَّقٍ؛ وذلكَ لأنَّ التصغيرَ الداخلَ على فِعْلِ التعجبِ ليسَ كالتصغير الذي يدخلَ الاسماءَ؛ لأنَّ التصغيرَ مرادٌ به المصدر وليس الفعل، وفعل التعجب مُنِعَ مِنَ التصرف، فألزمَ طريقةً واحدةً هي الفعليةُ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، الصفحات ١/١٣٨-١٣٩) (أبو البركات الأنباري ع.، دون تاريخ، صفحة ٢/٧٦٠) (ابن هشام الأنصاري ج.، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٩٦٤، صفحة ٢/٧٦٠) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ١١٦٠١١٧، ١٢٠) .

وأمَّا قولُهم:(إنَّهُ اسمٌ جامدٌ لا يتصرف)، فالجوابُ في ذلكَ: أنَّ عدمَ تصرُّفِهِ لا يَدُلُّ على أنَّهُ اسمٌ، وله نظائرُ في اللُّغةِ، مِنْ ذلِكَ(لَيْسَ، وعَسَى) وهما بالاتفاق فعلانِ لا يتصرَّفان، وفضلاً عن ذلك إنَّما امتنعَ من التصرُّفِ إلى المضارع؛ لأنَّ الفعلَ المضارعَ يحتملُ زمانين الحالِ والاستقبالِ، وفعلُ التَّعجُّبِ لا يكونَ إلَّا مما هو موجودٌ ومُشاهَدٌ، وذلك بيِّنٌ واضِحٌ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١/١٣٨) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٧/١٤٣).

ويخلصُ الباحثُ إلى أنَّ ما ذهبَ إليه سيبويه والبصريون ومنْ تبعهم هو الرَّاجحُ، لقوَّةِ أدلَّتِهم، وفضلاً عَنْ ذلك أنَّ فعلَ التعجب ينصبُ المعارف والنكرات، فلو كانَ اسماً لنصبَ النكرات فقط على التَّمييزِ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ١/١٣٢) (أبو البركات الأنباري ع.، دون تاريخ، صفحة ١١٣)، كما في قولِهِ تعالى : (وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) [الكهف:٣٤]- والله أعلم-.

المسألة الخامسة: توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً

عرَضَ النحاةُ للتوكيدَ في مُصنَّفاتِهم بأنَّه: لفظٌ يتبع الاسم المؤَكَّدَ في إعرابِهِ لرفعِ اللَّبسِ، وإزالةِ الاتِّساعِ، والأسماء المؤكَّدُ بها تسعةٌ وهي: نفس، وعين، وكُلّ، وأجمع، وأجمعون، وجمعاءُ، وجُمَع، وكُلَّاً، وكِلتا (ابن جني، اللُّمع في العربية ، ١٩٨٨، صفحة ٦٦) (المجاشعي، ١٩٨٥، صفحة ٢٢١) (الدلائي، دون تاريخ، صفحة ٢١٦) (ابن مالك ج.، ١٩٩٠، صفحة ٣/٢٨٩) (المرادي أ.، ٢٠٠٨، صفحة ٢/٩٦٧) (السيوطي ج.، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٩٢، صفحة ٥/١٩٧) (الغلاييني، ١٩٩٣، صفحة ٣/٢٣١) (الأنصاري، ١٩٩٤، صفحة ١٩٤).

ومِنَ المسائل النحوية المُشارِ إليها في كتاب التخمير هي(توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً)، إذ اتَّفق مُعظمُ النُّحاةِ على أنَّهُ لا يجوزُ توكيدُ النكرةِ إذا كانت غير محدودة، نحو(وقت، وزمن، وحين) (ابن يعيش، دون تاريخ، الصفحات ٣/٤٤-٤٥) (ابن عقيل، ١٩٨٠، صفحة ٣/٢١١) (الحازمي، ٢٠١٠، صفحة ٤٦٩).

أمَّا إذا كانت النكرة محدودة – أيْ: دالَّة على مُدَّةٍ معينة–، نحو(يوم ، وليلة، وشهر، وحول) نحو قولك: صُمْتُ شهراً كُلَّهُ، فهو محل خلاف بين النحويين (ابن يعيش، دون تاريخ، الصفحات ٤٤/٣–٤٥) (ابن عقيل، ١٩٨٠، صفحة ٢١١/٣) (الحازمي، ٢٠١٠، صفحة ٤٦٩) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٤٥١/٢) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٦١) .

ذكر الخوارزمي المسألةَ بقولِهِ:((الكوفيونَ يُجيزونَ تأكيدَ النكراتِ إذا كانتْ محدودةً؛ نحو: أكلتُ رغيفاً كُلَّهُ، وكقولِهِ [*]:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا

ولَعَلَّهُ في المذهبِ البصري على الصفة)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٨٤/٢) .

أمَّا البصريون فرأيُهم لا يجوزُ توكيد النكرة سواء كانتْ محدودةً أم غيرَ محدودةٍ (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٨٤/٢) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٤٥١/٢) (ابن الصايغ، ٢٠٠٤، صفحة ٧٠/٢) (العلوي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٤٨/١) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٦١) .

وحجتهم مِنْ وجهينِ:

أوّلاً: أنَّ تأكيدَ النكرةِ فيه نوعٌ مِنَ التناقُضِ؛ وذلك لأنَّ كُلَّ واحدةٍ مِنْ هذه الألفاظِ التي يؤكَّدُ بها معرِفَةٌ، فينبغي أنْ لا تفتقِرُ إلى تأكيدٍ، وأمَّا قولُهم:(رأيْتُ درهماً كُلَّ درهمٍ) فمحمولٌ على الصِّفَةِ وليسَ على التوكيدِ (أبو البركات الأنباري ع.، دون تاريخ، الصفحات ٢٨٩–٢٩٠) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٤٤/٣) (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ٣٧٢/٢).

ثانياً: أنَّ النكرة تدُلُّ على الشياع والعمومِ، والتوكيدُ يدُلُّ على التّخصيصِ والتّعيين، وكُلُّ واحِدٍ منهما ضدٌّ صاحِبِهِ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ مؤكَّداً لهُ، ولو جوَّزنا ذلكَ فقد جعلْنا الشائِعَ مُخصَّصاً ، وهذا ليس بتأكيدٍ، بل هو ضدٌّ ما وُضِعَ لَهُ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٤٥٥/٢) (ابن الوراق، ١٩٩٩، صفحة ٣٨٧) (المجاشعي، ١٩٨٥، صفحة ٢٢٣) (ابن الدهان، ٢٠١١، صفحة ٧٨١/١) (الزبيدي، ١٩٨٧، الصفحات ٦١–٦٢) .

وعلَّل ذلك سيبويه بقولِهِ:((كرِهوا أنْ يكونَ (أجمعونَ) و(نفسُهُ) معطوفاً على النكرة في قولِهم: مررتُ برجُلٍ نفسِهِ ومررتُ بقومٍ أجمعينَ)) (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٣٨٦/٢) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٤٤/٣).

وذهب الكوفيون ومعهم الأخفش (شرح تسهيل الفوائد، ١٩٩٠، صفحة ٢٩٦/٣) (ابن مالك ج.، ١٩٦٧، صفحة ١٦٥) (ابن عقيل ب.، ١٩٨٠، صفحة ٣٩٢/٣) (الأزهري، ٢٠٠٠، صفحة ١٣٨/٢) (السيوطي ج.، همع الهوامع

---

[*] البيت مجهول القائل، وقبله: (**إنَّا إذا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا**) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٨٤/٢) (السكاكي، ١٩٨٧، صفحة ٨٣) (الذبياني، دون تاريخ، صفحة ٢٩٤) (ابن عصفور الإشبيلي، ١٩٩٨، صفحة ٣١٨) (البغدادي، ١٩٩٧، صفحة ١٨١/١) (شمس الدين القرشي، دون تاريخ، صفحة ٣٦١)

في شرح جمع الجوامع، ١٩٩٢، صفحة ٢٠٤/٥) (شوقي ضيف، دون تاريخ، صفحة ٣٥٠) إلى جواز توكيد النكرة المحدودة (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٨٤/٢) (ابن ثعلب، دون تاريخ، صفحة ٩٨/١) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٤٥١/٢) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٤٤/٣) (ابن معطٍ، ١٩٨٥، صفحة ٧٦٤/١) (ابن الناظم، ٢٠٠٠، صفحة ٣٦٠) (ابن خروف، ١٤١٨هـ، صفحة ٢٦٧/١) (ابن الصايغ، ٢٠٠٤، صفحة ٧١٠/٢).

واحتجوا بقول الشاعر[*]:

لكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيْلَ ذَا رَجَبٌ يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

وقولُ الآخرِ [*]:

إذَا القَعُودُ كرَّ فِيْها حَفَدَا يَوْمَاً جَدِيْداً كُلُّهُ مُطَرَّدَاً

واحتجوا أيضا بقولهم:(قعَدْتُ يوماً كُلَّهُ) و(قُمْتُ ليلةً كُلَّها)، فاليومُ مؤقَّتٌ يجوزُ أنْ يُقْعَدُ في بعضِهِ، واللَّيلةُ مؤقَّتةٌ يجوزُ أنْ يقومَ في بعضِها (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٤٥٤/٢) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٤٤/٣) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٦١) .

وتابعَ ابنُ مالك الكوفيين ويرى أنَّ قولَهم أولى بالصَّواب لصحة السماع بذلك (ابن مالك ج.، دون تاريخ، صفحة ١١٧٧/٢) (ابن مالك ج.، ١٩٧٧، صفحة ٥٦٣) (السيوطي ج.، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٩٢، صفحة ٢٠٤/٥) .

وتبعه ابن الناظم(ت٦٨٦هـ) (ابن الناظم، ٢٠٠٠، صفحة ٣٦٠)، وابن الصايغ(ت٧٢٠هـ) (ابن الصايغ، ٢٠٠٤، صفحة ٧١٠/٢)، وابن هشام (ابن هشام الأنصاري ج.، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دون تاريخ، صفحة ٣٣٢/٣).

وردَّ كثيرٌ مِنَ النحاة ما ذهب إليه الكوفيونَ، ومنهم ابن الأنباري، إذ لَمْ يجِدْ في ما احتجَّ به الكوفيونَ دليلاً يؤدي إلى صحة مذهبهم، أمَّا الأبيات الشعرية فلم يُعْرف قائلُها، ولو صحَّتْ هذه الأبيات على ما رَوَوْه، فلا يجوزُ الاحتجاج بها ؛ لقلّتها وشذوذها، والشاذُّ لا يُحْتَجُّ بهِ (أبو البركات الأنباري ع.، دون تاريخ، الصفحات ٢٩١-٢٩٢) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، الصفحات ٤٥٥/٢-٤٥٦) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٤٥/٣) (ابن

---

[*] البيت يُنسَب الى عبدالله بن مسلم الهذلي لم أقف على ديوانه. (ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل، ١٩٦٢، صفحة ١٦٨) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٥٤١/٢) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٤٤/٣) (المكودي، ٢٠٠٥، صفحة ٢١٩)

[*] البيت مجهول القائل. (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٤٥٢/٢) (أبو البركات الأنباري ع.، دون تاريخ، صفحة ٢٩٠) (البغدادي، ١٩٩٧، صفحة ١٧٠/٥) (بابتي، ١٩٩٢، صفحة ٣٧٥/٩)

عصفور الإشبيلي، ١٩٩٨، صفحة ٣١٨) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٦٢) (السيوطي ج.، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٩٢، صفحة ٢٠٥/٥).

وأمّا ما ذهبوا إليه في قولهم:(إنَّ اليومُ مؤقَّتٌ فيجوزُ أنْ يُقعَدُ بعضَهُ، والليلةُ مؤقَّتةٌ فيجوزُ أنْ يقومُ بعضَها) فلا يراه النحويون مستقيماً، وفيه ضربٌ من الوهم؛ لأنَّ اليومَ وإنْ كانَ مؤقتاً إلَّا أنَّهُ لَمْ يخرج عن كونهِ نكرةً شائعَةً، وتأكيدُ النكرةِ الشائعةِ بالمعرفةِ لا يجوزُ كما هو الحالُ في الصِّفَةِ، وأنَّ تأكيدَ مالا يُعْرَفُ لا فائدةَ فيه (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٤٥٦/٢) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٦٢) .

وعبَّر الخوارزميُّ عن هذا المعنى بقولهِ:((تأكيدُ النَّكرات لا يجوز، وذلك أنّ تأكيد النكرات يشتمِلُ على ضربٍ مِنَ التناقُض فلا يجوز، بيانُهُ: أنَّ الغرضَ مِنَ التأكيدِ بيانُ أنَّ إسنادَ الفعلِ إلى تلكَ البُقعَةِ التي استَبعدَ المُخاطبُ استنادَهُ إليها واقِعٌ، وفي ذلِكَ تصريحٌ مِنَ المُتكلِّمِ بأنَّ ذلكَ المؤكَّدَ معهودٌ للمُخاطَبِ، وتنكيرُهُ تصريحٌ منهُ بأنَّهُ غيرُ معهودٍ، وذلكَ ضَرْبٌ مِنَ التَّناقُضِ)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٨٤/٢).

ويُفهمُ مِنْ كلامِهِ أنَّ معنى التأكيدِ هو إزالةُ الشّبهةِ، والنكرة شيءٌ مجهولٌ، والمجهولُ لا يَعلَمهُ المُخاطَبُ، فضلاً عن ذلكَ أنَّ النكرةَ بحاجة إلى التعريفِ أمس مِنْ حاجتِها إلى التأكيدِ، فإذا أكَّدْنا بالنكرة كيفَ يزولُ الاشتباهُ مِنَ الكلامِ؟!، إذاً يُمكن القولُ إنَّ ما قالَهُ الكوفيونَ هو ضَرْبٌ مِنَ التناقضِ في الكلامِ (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٨٤/٢) (صدر الدين الخوارزمي، ١٩٩٨، صفحة ٢٦٨) (شمس الدين القرشي، دون تاريخ، صفحة ٣٦١)، وما ذكرَهُ البصريون والخوارزمي هو الأقرب إلى الصَّوابِ –واللهُ أعلم–.

المسألة السادسة: الواو والياء في(هو) و(هي) بين الزيادة والنقصان

عرضَ الخوارزمي في كتابه التخمير خلافَ العلماءِ في المسألةِ فقال:((ومما عسى أنْ يقعَ إليهِ في هذا الفصلِ حاجة أنَّ الواو والياءِ في هو وهي من نفس الاسم عند أكثر البصريين، وقالَ الكوفيونَ وبعضُ البصريينَ (الواو) و(الياء) فيهما مزيدتان)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٤/٢) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٧٢/٢) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٦٥).

ذهبَ أغلبُ العلماءِ البصريين إلى أنَّ الهاء، والواو من الضمير (هو)، والهاء، والياء من الضمير (هي) اسمٌ بمجموعهما، ولا يجوزُ حذفهما إلَّا في ضرورة الشعرِ (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٩٦/٣) (أبو حيان الأندلسي م.، ١٩٩٨، صفحة ٩٢٨/٢) (أبو حيان الأندلسي أ.، ٢٠٠٠، صفحة ١٩٨/٢) (الأزهري، ٢٠٠٠، صفحة ١٠٤/١).

قالَ السِّيرافي:((وأقبحُ مِنْ هذا حَذفُ الواو والياء من (هو ، وهي)، وذلك أن الواو والياء فيهما متحركتانِ يثبتان في الوقفِ)) (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ٢١٨/١) .

وحجتهم في ذلك

أ- الدليلُ على أنَّ الواو والياء أصلٌ في(هو) و(هي) أنَّهما ضميرانِ منفصلان، والضمير المنفصل لا يجوزُ أنْ يُبنَى على حرفٍ واحدٍ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ مِنَ الابتداءِ بحرفٍ والوقفِ على حرف من جهةٍ ، ومِنْ جهةٍ أُخرى أنَّ الضمير المنفصل قائمٌ بنفسِهِ، وهذا يدلُّ على قوَّتِهِ، وأنَّ قيامَهُ على حرفٍ واحدٍ فيه ضُعْفٌ (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ٢١٨/١) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٨١/٢) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٩٦/٣) (أبو حيان الأندلسي أ.، ٢٠٠٠، صفحة ١٩٩/٢) (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ٤١٨/٢) .

ب- لو كانَ الاسم هو الهاء وحدها؛ لأدَّى ذلك إلى أنْ يكونَ الحرفُ الواحدُ ساكِناً ومُتَحَرِّكاً في الوقتِ نفسِهِ وذلك مُحالٌ في العربية (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٤/٢) (العكبري، دون تاريخ، صفحة ٤٨٨/١) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٦٥).

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (الواو) و(الياء) زائدتان، وأما الضمير فهو (الهاء) وحدها (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٤/٢) (العكبري، دون تاريخ، صفحة ٦٧٢/٢) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٦٥) .

وتبعهم بعضُ البصريين (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٤/٢) (ابن الوراق، ١٩٩٩، صفحة ٤١٢) (أبو حيان الأندلسي أ.، ٢٠٠٠، صفحة ١٦٣/٢)، ومنهم ابنُ كيسان (الدعجاني، ١٩٧٨، صفحة ٢٥٢) (أبو حيان الأندلسي أ.، ٢٠٠٠، صفحة ١٩٩/٢) (ابن عقيل ب.، ١٩٨٠، صفحة ٩٩/١) (السيوطي ج.، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٩٢، صفحة ٢٠٩/١)، و نُسِبَ إلى الزجاج موافقتَهم (أبو حيان الأندلسي م.، ١٩٩٨، صفحة ٩٢٨/٢) (المرادي ا.، ٢٠٠٦، صفحة ١٥٥) (السلسيلي، ١٩٨٦، صفحة ١٨٨/١) (السيوطي ج.، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٩٢، صفحة ٢٠٩/١).

واستدلوا بحذفهما من المفرد والمثنى والجمع (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، الصفحات ٦٧٧/٢-٦٧٨) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٩٦/٢) (المرادي ا.، ٢٠٠٦، صفحة ١٥٥) (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ٤١٨/٢) (الأزهري، ٢٠٠٠، صفحة ١٠٤/١) (الدعجاني، ١٩٧٨، صفحة ٢٥٢) من قول الشاعر [*]:

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِيْناً يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

والتقدير :(بَيْنَا هُوَ).

وقال الآخر [**]:

---

[*]البيت لم يُنسَبْ إلى قائل. (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٣١/١) (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ٢٨١/١) (الأعلم الشنتمري، ١٩٩٩، صفحة ٢٠٧/١) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٧٨/٢) (ابن عصفور الإشبيلي ع.، ١٩٨٠، صفحة ١٢٦) (شُراب، ٢٠٠٧، صفحة ٣٦٤/٢)

دَارٌ لِسُعْدى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا

والتقدير :(إذْ هِي).

فقالوا: دلَّ على أنَّ الاسم هو (الهاء) وحدها، وانما زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم، كراهيةَ أنْ يَبقى الاسم على حرفٍ واحدٍ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، الصفحات ٦٧٨/٢-٦٨٠).

واختار مذهبَهم من المتأخرين السيوطي (السيوطي ج.، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٩٢، صفحة ٢٠٩/١) ، ورجَّحَهُ مِنَ العلماءِ المعاصرين الدكتور مهدي المخزومي بقولِهِ:((الكوفيون على صواب فيما ذهبوا إليهِ مِنْ أنَّ (الهاء) وحدَها هي الضمير؛ لأنَّها هي الضمير وحدَها في الآرامية والعِبريَّة...، وأغلبُ الظَّنِّ أنَّ الضمير في (هو، وهي) وفروعهما، هو نفس الضمير المتَّصِل ، الذي نجِدَهُ في: ضرَبَهُ، وضَرَبَها، وضربَهُم ، وضَرَبَهُنَّ)) (المخزومي، ١٩٥٨، صفحة ١٩٥).

ورَدَّ كثيرٌ من العلماء على ما صرَّح به الكوفيونَ، ومنهم ابنُ الأنباري، وأبو البقاء العكبري (العكبري، دون تاريخ، صفحة ٤٩٨/١)، وابنُ يعيش (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٦٩/٣) ، وأبو حيان (أبو حيان الأندلسي أ.، ٢٠٠٠، صفحة ١٩٩/٢) ، فقالوا: إنَّ الضمير المنفصل مستقِلٌ بِنفسِهِ، ويجري مَجرى الظاهرِ فلا يَجُوزُ أنْ يأتيَ على حرفٍ واحِدٍ، وجِيءَ بِهِ لغَرَضِ الإيجازِ والاختصار، وأمَّا قولُهُم بأنَّ (الواو) و(الياء) زائدتانِ، وأنَّهما يُحْذَفَانِ عندَ التثنِيَةِ فغيرُ لائقٍ؛ لأنَّ التثنيَةَ والجمعَ ألفاظٌ مُرتَجَلَةٍ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٨١/٢) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٦٩/٣) ، وأشار إلى ذلكَ الخوارزمي بقولِهِ:((وإنَّما سقطَتا في التثنِيَةِ والجَمْعِ؛ وذلك:(هما) و(هم)؛ لأنَّهما بُنِيَتا على لَفظٍ واحِدٍ؛ مثل (أنا) و(نحنُ) وما أشبه ذلك)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٥/٢) .

وأمَّا احتجاجَهُم بأنَّ الحذفَ موجودٌ في الشعر، فالرأيُ عندَ البصريينَ: أنَّ الحذفَ جاءَ للضرورةِ الشعريَّة، وهذا ثابِتٌ في أشعار العربِ بكَثرَةٍ، مِنْ ذلِكَ قولُ امرئِ القيسِ (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٥٢/٢) (ابن عصفور الإشبيلي ع.، ١٩٨٠، صفحة ١٥٨) (البغدادي، ١٩٩٧، صفحة ٤٢٥/٩):

أَصَاحِ تَرَى بَرْقَاً أُرِيْكَ وَمِيْضَهُ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ في حُبِّي مُكَلَّلِ

(**) لم يُعرَف قائلُه، وصدره: (هَلْ تَعرِف الدَّارَ على تَبَرَّاكا) (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٧/١) (ابن جني، الخصائص، ١٩٥٢، صفحة ٨٩/١) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٨٠/٢) (البغدادي، ١٩٩٧، صفحة ٢٦٤/٥)

فأراد الشاعر(صَاحِبَي)، فحذفَ بذلك (الباء) و(الياء) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٨٦/٢)، ويُمكِنُ القولُ: إنَّ حذف الواو والياء أولى من ذلك من وجهين (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٨٦/٢):

الأول: أنَّ (الواو) و(الياء) حرفا علَّةٍ، و(الباء) المحذوفة من (صاحب) في قول الشاعر حرف صحيح، وحرفُ العلَّةِ أضعَفُ مِنْ حَرْفِ الصَّحيحِ، فإذا جازَ حذف الأقوى فحذفُ الأضعف أولى.

والآخَر: أنَّهُ قَدْ حَذَفَ حرفينِ للضَرورَةِ، فإذا جازَ ذلكَ، إذاً حذفُ حرفٍ واحِدٍ أولى.

وبذلك يمكن القول: إنَّ ما جاء به البصريون من حُجَّجٍ ناظروا بها الكوفيينَ واستدلالهم بالشعر ايضاً، يُلَوِّحُ لَنا أنَّ ما قالوه هو الرَّاجحُ – والله أعلم –.

المسألة السابعة: الخلاف في أصل الضمير(إيَّاكَ) وأخواتها

تعَدَّدَتْ آراءُ العلماء النَّحويين في أصلِ الضمير (إياك)، هل هي بمجموعها ضميرٌ أم لا (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٥/٢) (ابن عصفور الإشبيلي أ.، دون تاريخ، صفحة ٢١/٢) ، فذكرَ الخوارزمي المسألةَ بقولِهِ:((اختَلَفَ النَّحويونَ في(إيَّا) مع الكافِ ونحوها، فقالَ الخليلُ: إنَّ (إيّاَ) اسمٌ مُضافٌ إلى ما بعدِهِ، في موضِعِ خفضٍ وهو مذهبُ سيبويه أيضاً)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٥/٢) ، وأسفَر عن ذلكَ مذاهبُ عدَّةٌ، يُمكن دراستُها على النَّحوِ الآتي:

أ- ذهبَ الخليل إلى أنَّ (إيَّا) اسمٌ مضمَرٌ مُضافةٌ إلى (الكاف، والهاء، والياء)، وهذه الحروف مجرورة بإضافة (إيَّا) إليها (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٥/٢) (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ١٧٧/٢) (الصَّيمري، ١٩٨٢، صفحة ٥٠٣/١) (المخزومي، ١٩٥٨، صفحة ١٩٥)، ووافقَهُ السيرافي (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ١٧٧/٢) ، وتبعَهما ابنُ مالك (ابن مالك ج.، ١٩٩٠، صفحة ١٤٦/١).

ذكرَ سيبويه رأيَ الخليلِ:((لو أنَّ رجُلاً قال:(إيَّاكَ نفسِكَ) لَم أُعَنِّفْهُ؛ لأنَّ هذهِ الكافَ مجرورةٌ)) (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٧٩/١) (الحلواني، ١٩٨٣، صفحة ٢٥١/٢) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ١٠٠/٣)، والمعنى أنَّ الخليل يجوز عندهُ تأكيدُ الضمير الكاف لأنَّ محلَّه الجر بالإضافة فأكَّده بلفظة (نفسك) واستدلَّ بإضافة (إيَّا) لما بعدها بأنَّه سَمِعَ بعضَ العَرَبِ تقولُ:(إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ[*]) (الخوارزمي، دون تاريخ، الصفحات ١٤٥/٢-١٤٦) (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٧٩/١) (ابن الوراق، ١٩٩٩، صفحة ٤١٦) (ابن الناظم، ٢٠٠٠، صفحة ٤٣٣) (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، صفحة ٥١٠/١) (بدر الدين العيني، ٢٠١٠، صفحة ٤٨٦/٥).

ورَدَّ أغلبُ النَّحويين الرأيَ، ومِنهُم الزمخشري فقالَ:((وما حكاه الخليل عن بعضِ العربِ إذا بلغَ الرجلُ الستين فإياه وإيّا الشواب مما لا يعمل عليه)) (الزمخشري، ٢٠٠٤، صفحة ١٢٩).

---

[*] الشَّوابُّ: جمعُ شابَّةٍ، ((وامرأةٌ شابَّةٌ مِنْ نسوةٍ شوابَّ)) (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٨٠/١) (الزبيدي ا.، ٢٠٠١، صفحة ٩١/٣).

وقالَ الخوارزمي:((وما حَكاهُ الخليلُ شاذٌّ لا يُعمَلُ عليه)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٦/٢) ، وتَبِعَهُما ابنُ يعيش (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ١٠٠/٣).

ثُمَّ اختلفَ الخليل وسيبويه في أصلِ الضمير (إيّاك)، قالَ الخوارزمي:((اختلفَ الخليلُ وسيبويه، فقالَ الخليلُ: (إيَّا) مُضمَرٌ ؛ لكونِهِ مقصوراً على وجهٍ مِنَ الإعراب ، وذلِكَ آيَةُ الإضمارِ، وقالَ سيبويه: مُظهَرٌ إذ المُضمَرُ يَستَحِيلُ إضافَتُهُ؛ لأنَّ المضمر لا معنى لهُ سوى الاشارة التي هي التعريفُ، وعندَ الإضافَةِ ينسَلِخُ الاسمُ عنِ التعريف، فلو أُجيزَ إضافَةُ المضمَرِ لَتَعَطَّلَ عنِ المعنى رأساً وذلِكَ لا يجوزُ)) (الخوارزمي، دون تاريخ، الصفحات ١٤٥/٢-١٤٦). ويُفهم من ذلك أنَّ سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٣٥٥/٢) وبعضُ البصريين، كالأخفش (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٦/٢) (مجد الدين، ١٤٢٠هـ، صفحة ١٢/٢) (السيوطي ج.، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٩٢، صفحة ٢١٢/١) (دلول، ٢٠١٠، صفحة ٢٣)، وابنِ السَّرَّاج (ابن السراج، ١٩٩٦، صفحة ١١٧/٢) يرونَ أنَّ (إيَّا) هي الضمير، وأمَّا (الكاف، والهاء، والياء) حروف لا موضِع لها مِنَ الإعرابِ، وجيءَ بها للخطابِ (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٦/٢) (الصَّيمري، ١٩٨٢، صفحة ٥٠٣/١) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٩٥/٢) (مجد الدين، ١٤٢٠هـ، صفحة ١٢/٢) (ابن عصفور الإشبيلي أ.، دون تاريخ، صفحة ٢١/٢) (النيلي، ١٤١٥هـ، صفحة ٦٢٤/٢) (المرادي أ.، ١٩٩٢، صفحة ٥٣٦).

وأشارَ إلى ذلكَ سيبويه بأنَّ الضميرَ ما دلَّ على مخاطَبٍ أو متكلِّمٍ أو غائِبٍ، و(إيَّا) لا تَدلُّ على ذلك، وإنَّما وُضِعَتْ مُشتَرَكَةٍ بينَ المعاني الثلاثةِ ، ثُمَّ أُحتِيجَ إلى التَّمييزِ فأُردِفَتْ بِحروفٍ تدلُّ على المعنى المُراد، كما أُردِفَ الفعلُ المُسنَدُ إلى المؤنَّث بـ(تاء) التأنيثِ (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٣٥٥/٢) (الأزهري، ٢٠٠٠، صفحة ١٠٤/١). وذكرَ ابنُ السَّرَّاج رأيَهُ:((القياسُ أنْ يكونَ (إيَّا) مثلَ الألفِ والنونِ التي في (أنتَ)، فيَكونَ(إيَّا) الاسمَ وما بعدَها للخطابِ)) (ابن السراج، ١٩٩٦، صفحة ١١٧/٢) .

ب- وتَفَرَّدَ الزَّجَّاج برأي لهُ، بأنَّ (إيَّا) اسمٌ مُبهمٌ ظاهرٌ يُضافُ إلى سائرِ المُضمراتِ (الزجاج، ١٩٨٨، صفحة ٤٨/١) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ١٠٠/٣) (المرادي أ.، ١٩٩٢، صفحة ٥٣٧) (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ٤٢٥/٢).

ورُدَّ رأيَهُ بأنَّ المُبهَمَ معرِفَةٌ، والمعرِفَةُ لا تُضافُ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٩٧/٢).

ت- وذهب بعضُ البصريين وجَمْعٌ مِنَ الكوفيينَ إلى أنَّ اللواحقَ:(الهاء، والكاف، والياء) هي الضمائِر، و(إيَّا) عمادٌ لها، بمعنى أنَّها زائدة تَعتمِدُ عليها لواحقُها ليَتميَّزَ الضميرُ المنفَصِلُ مِنَ المُتَّصِلِ (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٦/٢) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٩٥/٢) (ابن الأنباري، ١٩٨٠، صفحة ٣٧/١) (ابن عصفور الإشبيلي أ.، دون تاريخ، صفحة ٢١/٢) (الأزهري، ٢٠٠٠، صفحة ١٠٤/١) (النجار، ٢٠٠١، صفحة ١٠١/١) (المخزومي، ١٩٥٨، صفحة ٩٥) ، واختارُهُ ابنُ كيسان (أبو البركات الأنباري ع.،

١٩٦١، صفحة ٦٩٥/٢) (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ٤٢٥/٢) (الدعجاني، ١٩٧٨، صفحة ٢٥٢) ، ومالَ إليه الرضي الأسترآباذي (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ٤٢٥/٢) (الدلائي، دون تاريخ، صفحة ٥٩٣) .

وحجَّتَهُم في ذلِكَ أنَّ هذهِ اللواحقَ هي نفسُها الضمائر المتَّصِلة بالعوامِلِ، فعندما انفَصَلَتْ عَنِ العامِلِ لَمْ تَقُمْ بِنَفسِها فجيءَ بـ(إيَّا) لتَعتَمِدَ عَليْها (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، الصفحات ٦٩٥/٢-٦٩٦) .

وَرُدَّ هذا الرأيُ بأنَّ هذه اللواحق وإنْ كانتْ تشْبَهُ الضمائرَ المتصلة بالعوامل في اللفظِ، إلَّا أنَّها تُخالِفُها معنىً؛ وذلك لأنَّها ها هنا حروفٌ وهناك أسماءُ، ونظير ذلك التاء في (أنتَ) فهي هنا حرفٌ، وهي تشبه التاء التي في (قُمتَ) وهي هُنا اسمٌ، فدلَّ على فسادِ ما ادَّعوه (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، الصفحات ٦٩٥/٢-٦٩٦) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ١٠٠/٢) (المرادي أ.، ١٩٩٢، صفحة ٥٣٧).

ث- وذهبَ قومٌ مِنَ الكوفيينَ إلى أنَّ(إيَّاك) وأخواتها هي ضمائِرُ بجملَتِها (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ١٤٦/٢) (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ٤٢٥/٢) (المرادي أ.، ١٩٩٢، صفحة ٥٣٧) .

واستَقْبَحَ بعضُ النحويينَ قولَهُم، وقالوا: لا يوجدُ في الأسماءِ الظاهرةِ، ولا المُضمرة ما يَختَلِفُ آخِرُهُ (كافاً، وهاءً، ويـاءً)، فلـذلِكَ يَستَحيلُ أنْ يَكونَ (إيَّاكَ) بأكملِهِ ضميراً (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٧٠٢/٢) (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ٤٢٥/٢) (المرادي أ.، ١٩٩٢، صفحة ٥٣٧) .

وما ذهبَ اليه سيبويه واغلبُ النَّحويين البصريين والخوارزمي مِنْ أنَّ (إيَّا) اسمٌ مُضمَرٌ، وما بعدَهُ حروفٌ مُخلَّصَةٌ للخطابِ (ابن عصفور الإشبيلي أ.، دون تاريخ، صفحة ٢٢/٢) (النيلي، ١٤١٥هـ، صفحة ٦٢٤/٢)، هو المُختار عندي، - واللهُ أعلمُ -.

المسألة الثامنة: (إنْ) المُخفَّفَة واقتران خبرها بـ (اللَّام) :

ذكرَ العلماءُ النَّحويونَ أنَّ (إنْ) المخففةَ أصلُها (إنَّ) المُشدَّدةُ الثَّقيلة التي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ، حُذِفَتْ نونُها الثانيةُ لتدخُلَ على الفعلِ فتُهمَل؛ مع بقاء تأثيرها المعنوي المتمثلُ بالتوكيد (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٥٦/٤) (أبـو علـي الفارسـي، ١٩٩٠، صـفحة ٢٦٤/٢) (المـالقي، ٢٠٠٢، صـفحة ١٩٠) (الكـوفي، دون تـاريخ، الصفحات ١٨٥/١-١٨٦) (الشريف، ١٩٩٦، صفحة ٣٧٩/١).

اختلَفَ العلماءُ في المسألةِ على مذهبين

فمـذهبُ سـيبويه (سـيبويه، ١٩٨٨، صـفحة ١٣٩/٢) وجمهـورِ البصـريينَ (المبـرد، ١٩٩٤، صـفحة ٥٠/١) (الزجـاجي ع.، ١٩٨٤، صـفحة ٥٧) (عبـد القـاهر الجرجـاني، ١٩٨٢، صـفحة ٤٩٠/١) (الخـوارزمي، دون تـاريخ، صفحة ٥٧/٤) (بدر الدين العيني، ٢٠١٠، صفحة ٣٨٩/٢) إلى أنَّ (إنْ) هنا مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلةِ ، وأمَّا اللامُ التي تُلازمُها فهي اللَّامُ الفارقة بينها وبين (إنْ) النافية، جيءَ بها لغرض التوكيد (ابن السراج، ١٩٩٦، صفحة ٢٣٧/١) (الزجاجي أ.، ١٩٨٥، صفحة ١١٥) (القيسي، ١٤٠٥هـ، صفحة ٢٧٨/١) (الصَّيمري، ١٩٨٢، صفحة ٤٥٨/١) (ضـياء الـدين أبـو السـعادات، ١٩٩٢، صـفحة ١٤٧/٣) (أبـو البركـات الأنبـاري ع.، ١٩٦١، صـفحة ٤٦٠/٢)

(الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٥٧/٤) (الاستراباذي، ١٩٩٦، صفحة ٣٦٦/٤) (الزبيدي ع.، ١٩٨٧، صفحة ١٥٥) (السيوطي ج.، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٩٢، صفحة ١١٦/٢).

ذكر سيبويه قولَهُ:((واعلمْ أنَّهم يقُولُونَ:(إنْ زيدٌ لَذاهِبٌ)، و(إنْ عمرٌو لَخَيرٌ مِنْكَ)، لَمَّا خفَّفَها جعَلَها بمنزلةِ (لكِنْ) حِينَ خَفَّفَها، وألزَمها اللّام لئلَّا تلتبِسَ بـ (إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تَنفي بها)) (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١٣٩/٢) (المبرد، ١٩٩٤، صفحة ٥٠/١) (ابن السراج، ١٩٩٦، صفحة ٢١٧/٢).

وذكرَ الزجاجي(ت٣٣٧هـ) رأيَهُ أثناء حديثه عن وجوه (إنْ) فقالَ:((أنْ تكونَ مخففةً مِنَ الثقيلةِ فتلزمُها (اللَّامُ) في خبرِها ويبطلُ عمَلُها في أكثرِ اللُّغات كقولِك: (إنْ زيدٌ لَقائم)؛ والمعنى: إنَّ زيدا لقائم فلما خففت (إنَّ) رَفَعْتَ (زيداً) بالابتداء، وجعلتَ (قائماً) خبرَ الابتداء وبطل عملُ (إنْ)؛ لأنَّها كانت تعمل بلفظها ولمضارعتها الفعل فلما نقص بناؤها زال عملها ولزمتها (اللَّامُ) في الخبر ولم يَجُزْ حذفُ اللَّامُ في الخبرِ لَئِلَّا تشبهَ النافيةَ)) (الزجاجي أ.، ١٩٨٥، الصفحات ١١٣-١١٤).

وأوضحَ الشيخُ عبدُ القاهر الجرجاني سببَ لزوم (اللَّام) خبر (إنْ) المخففة، لئلَّا يقعُ اللَّبسُ بالنَّافية، فقالَ:((وإنَّما أُلزِمَ (اللَّامُ) الخبَرَ وكان في حال التثقيلِ لا يُلزَمُ، وإذ كُنتَ تقولُ:(إنَّ زيداً مُنطَلِقٌ)، و(إنَّ زيداً لمُنطَلِقٌ): لأجلِ أنَّهم لو أسقَطُوا (اللَّامَ) لألتَبَسَ المُخَفَّفةُ مِنَ الثَّقيلةِ بالنَّافيةِ، فكانَ إذا قِيْلَ:(أنَّ زيدٌ خارجٌ) لَمْ يُعلَمْ إيرادُ أنَّ زيداً خارجٌ، أو ما زيدٌ خارجٌ، فلَمَّا كانَ كذلِكَ جُعِلَ (اللَّامُ) عَلَماً لكونِها مُخفَّفَةً مِنَ الثَقيلَةِ)) (عبد القاهر الجرجاني، ١٩٨٢، صفحة ٤٩٠/١) (مجد الدين، ١٤٢٠هـ، صفحة ٥٥٦/١) (أبو حيان الأندلسي م.، ١٩٩٨، صفحة ١٢٧٢/٣).

وأثبتَ البصريونَ صحةَ ما ذهبوا إليهِ مِنَ القرآنِ الكريم وكلام العرب، مِنْ ذلكَ قولُهُ تعالى : (فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ) [يونس:٢٩]، وقرأ أهلُ المدينة (إنَّ) بالتخفيف مِنْ قولِهِ تعالى : (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [هود:١١١] (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١٤٠/٢) (ابن مجاهد البغدادي، ١٤٠٠هـ، صفحة ٣٣٩) (ابن خالويه، ١٤٠١هـ، صفحة ١٩٠) (ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ١٩٩٤، صفحة ٩/١) (القاضي، ١٩٩٢، صفحة ٢٩٣) (محيسن، ١٩٨٤، صفحة ١٥٥/٢) (تاج الدين المقرئ، ٢٠٠٤، صفحة ٧٦/١) ، والدليل على ما ذهبَ إليه البصريون مِنْ أنَّ (إنْ) مخففة، و(اللَّامُ) اللَّاحقةُ لها هي اللَّام الفارقة، هو أنَّا إذا اسقطنا هذه (اللَّامَ) يؤدي إلى الاشتباه بـ(إنْ) النَّافية كما في قولِهِ تعالى: (لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ)[الأنبياء:١٧]، وذلك لا يجوزُ (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٤٨/٢) (الباقولي، ١٩٩٠، صفحة ٣٧٦) .

ومِمَّا يُقوِّي مذهبَهُم أنَّ بعضَ العربِ تعملها بعدَ تخفيفِها فرقاً بينها وبينَ النافية، حَكَى ذلكَ سيبويه فقالَ:((وحدَّثَنا مَنْ نَثِقُ بِهِ أنَّهُ سَمِعَ مِنَ العربِ مَنْ يقولُ:(إنْ عمراً لَمُنْطَلِقٌ))) (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١٤٠/٢) (الزجاجي أ.، ١٩٨٥، صفحة ١١٦) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٧٢/٨).

وأمَّا الكوفيونَ فيذهبون في (إنْ) إلى أنها بمعنى (ما) النّافية، وفي (اللَّام) إلى أنها بمعنى (إلَّا) الاستثنائية (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ٣٨٤/٣) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٤٠/٢) (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، صفحة ١٣٦٤/٣) .

واستدلوا على ذلكَ بقولِهِ تعالى: (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا) [الاسراء:٧٦]، والتقدير: وما كادُوا إلَّا ليَستفِزُّونَكَ، وقولُهُ : (وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ) [الصافات: ١٦٧– ١٦٨]، وغيرها الكثير مِنَ الآيات الأُخرى (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ٣٨٤/٣) (القيسي، ١٤٠٥هـ، صفحة ٦٢١/٢) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، الصفحات ٦٤٠/٢–٦٤١) (الزبيدي ع.، ١٩٨٧، صفحة ١٥٥).

كما استدلُّوا بالشِّعر، ومنه قولُ الشاعر [*]:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

ولكنْ ما احتجَّ به الكوفيون أبطَلَهُ العلماءُ النحويون، ومنهم السِّيرافي إذْ قالَ:((فحقيقة الكلام أنَّ (اللَّام) دخلَتْ على التوكيد، ولُزِمَتْ للفصلِ بينها وبين (أنْ) التي بمعنى(ما)، ولا نعلَمُ (اللَّامَ) تُستَعْمَلُ بمعنى (إلَّا) ولو جازَ ذلك لجازَ أنْ تقولَ :(جاءَني القومُ لَزيداً) بمعنى: إلَّا زيداً)) (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ٣٨٤/٣).

وإلى مثل ذلكَ ذهبَ ابنُ الأنباري بقولِهِ:(((إنْ) التي بمعنى (ما) لا تجيءُ (اللَّامُ) معها، كما قالَ تعالى : أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ [الملك: ٢٠] ، وكما قالَ اللهُ تعالى : قَالُوا مَا أَنتُم إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُم إِلَّا تَكْذِبُونَ [يس : ١٥] ...، إلى غير ذلكَ مِنَ المواضِعِ ولمْ تجيء معَها اللَّامُ)) (أبو البركات الأنباري ع.، ١٩٦١، صفحة ٦٤٢/٢).

وأمَّا البيت المُستَشهَدُ بِهِ فهو على غيرِ ما ذكروا، قال السيرافي:((هذا الذي قالوا ينبغي أنْ يَكونَ تقديراً أو اعتباراً، لا على معنى (أنْ) معنى اللَّام معنى (إلَّا)؛ لأنَّ ذلِكَ غيرُ معروفٍ في شيءٍ مِنَ الكلامِ)) (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ١١٠/٥).

وأنشدَهُ ابنُ جنِّي في سرِّ صناعة الإعراب (شلَّتْ يمينُكَ) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٦٠/٤) (ابن جني، سِرُّ صَناعةِ الإعراب، ١٩٩٣، صفحة ٥٤٨/٢) إذ قالَ:((وقول الشاعر:

---

[*]هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نُفَيْل القرَشيّة . (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٥٩/٤) (ابن جني، سِرُّ صَناعةِ الإعراب، ١٩٩٣، صفحة ٥٤٨/٢) (ضياء الدين أبو السعادات، ١٩٩٢، صفحة ١٤٧/٣) (ضياء الدين أبو السعادات، ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ابن الشجري، ١٩٨٤، صفحة ٢٤) (صدر الدين ، دون تاريخ، صفحة ٢٠٣) (الفاكهاني، ٢٠١٨، صفحة ٣٧٩) (السيوطي ج.، شرح شواهد المغني، ١٩٦٦، صفحة ٧١/١) (البغدادي، ١٩٩٧، صفحة ٣٧٨/١٠)

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قتلْتَ لَمُسلِماً وَجَبَتْ عليك عُقُوبَةُ المُتَعَمّدِ

فـ (إنْ) في هذا ونحوه مخففةٌ مِنَ الثَّقيلةِ)) (ابن جني، سِرُّ صَناعةِ الإعراب، ١٩٩٣، صفحة ٥٤٨/٢).

واختار الخوارزمي مذهب الكوفيينَ بقولِهِ:((تفسير الكوفيينَ هاهنا أسوغُ مذاقاً)) (الخوارزمي، دون تاريخ، صفحة ٦٠/٤).

والتمسَ العُذرَ للكوفيينَ في تأويل قول الشاعر، إذ قالَ:((تأويلُ (إنْ) في البيتِ: إنَّكَ لَمُسلِماً قاتِلٌ واجِبٌ عليكَ عقُوبَةِ المُتعمِّدِ، وهذا بِمنزِلَةِ قولِهم:(إنَّ زيداً لَطَعامكَ آكِلٌ)) (الخوارزمي، دون تاريخ، الصفحات ٦٠/٤-٦١).

وبناءً على ما تقدَّمَ ذِكرُهُ يخلص الباحث إلى أنَّ ما ذكره البصريون هو الرَّاجح، لتأييد الشواهد القرآنيةِ كلامَهُم، فضلاً عن أنَّ تأويلهم أقربُ إلى العقلِ – والله أعلم–.

الخاتمة:

الحمدُ للهِ، والصلاةُ والسَّلامُ على نبيّنا مُحَمَّدٍ ، وعلى آلهِ ، وصَحْبِهِ ومَنْ وَالَاه :

بعدَ انتهاء بحثي بفضلِ اللهِ ومنّهِ، عمَدْتُ إلى بيانِ أهمّ النتائج التي توصَّلتُ إليها :

١- لقد سارَ الفاكهاني في شرحه على وفق منهج علمي رصين.

٢- لَمْ يَكُنِ الفاكهاني مجردَ ناقلٍ لآراءِ العلماء، إذ كانَتْ شخصيتُهُ واضحةً في شرحه، فكان يناقش آراء العلماء ثُمَّ يُرجّحُ أحدَ الآراء، أو يحسنها، أو كان يَسكُتُ عن الترجيح، وهذه كانت هي الصفة الغالبة على شرحه.

٣- أظهرَ تاج الدين الفاكهاني عنايتَهُ بشرحهِ للمسائل النحوية وذِكر الحجج مِنْ خلال استشهادِهِ بالقرآن الكريم، والحديث، وكلامِ العَربِ نظماً ونثراً.

٤- كانَ أحياناً يعتدُّ بآرائهِ، وانفراده عن النَّحويين في بيان موقفِه مِنَ بعضِ المسائل النَّحوية.

٥- اعتمدَ الأمانةَ العلميةَ في عرضِهِ كثيراً مِنَ الآراء النَّحوية، فكانَ ينسبُ الرأيَ إلى قائلِه، أو إلى الكتاب الذي أخذَ الرأي منه.

٦- أنَّ تاج الدين الفاكهاني يتمتَّع بعقليَّةٍ نحويةٍ واسِعةٍ فذّةٍ قائمةٍ على أساسِ التَّحليلِ والاستِقصاءِ والتعليل في المسائل النَّحوية التي ينقلها.

المصادر

القرآن الكريم

١. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. (دون تاريخ). اللباب في علل البناء والإعراب. (تحقيق: د. عبد الإله النبهان) دمشق: دار الفكر.

٢. أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. (١٩٨٨). معاني القرآن وإعرابه (الطبعة ١). (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي) بيروت: عالم الكتب.

٣. أبو البركات ابن الأنباري. (١٩٨٠). البيان في غريب إعراب القرآن. (تحقيق: د. طه عبد الحميد طه) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤. أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري. (١٩٩٩). النُّكت في تفسير كتاب سيبويه. (تحقيق: رشيد بلحبيب) المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٥. أبو الحسن عبيد الله بن أحمد علي بن فضّال المجاشعي. (١٩٨٥). شرح عيون الاعراب. (تحقيق: د. حنّا جميل حدّاد) الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار.

٦. أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الضرير الأصفهاني الباقولي. (١٩٩٠). شرح اللُّمع . تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة.

٧. أبو الحسن علي بن محمد بن علي الاشبيلي ابن خروف. (١٤١٨هـ). شرح جمل الزجاجي. (تحقيق: سلوى محمد عمر عرب) مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

٨. أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي ابن عصفور الإشبيلي. (١٩٩٨). المقرَّب (الطبعة ١). (تحقيق: هادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوَّض) بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

٩. أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي ابن عصفور الإشبيلي. (دون تاريخ). شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير). بغداد: تحقيق: د. صاحب ابو جناح.

١٠. أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق. (١٩٩٩). علل النحو (الطبعة ١). (تحقيق: محمود حاسم محمد الدرويش) الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد.

١١. أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور ابن معطٍ. (١٩٨٥). شرح ألفية ابن معطٍ (الطبعة ١). (تحقيق: د. علي موسى الشوملي) الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الخريجي.

١٢. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. (١٩٩٤). المقتضب. القاهرة: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة.

١٣. أبو العباس أحمد بن يحيى ابن ثعلب. (دون تاريخ). مجالس ثعلب. (تحقيق: عبد السلام هارون) مصر: دار المعارف.

١٤. أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي. (دون تاريخ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. (تحقيق: د. أحمد محمد الخراط) دمشق: دار القلم.

١٥. أبو العباس محمد بن يزيد المُبرِّد. (١٩٩٥). الفاضل (الطبعة ٢). (تحقيق: عبد العزيز الميمني) القاهرة: دار الكتب المصرية.

١٦. أبو الفتح عثمان ابن جني. (١٩٥٢). الخصائص. (تحقيق: محمد علي النجار) بيروت: المكتبة العلمية.

١٧. أبو الفتح عثمان ابن جني. (١٩٦٢). التمام في تفسير أشعار هذيل (الطبعة ١). (تحقيق: أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرزاق الحديثي، أحمد مطلوب) بغداد، العراق: مطبعة العاني.

١٨. أبو الفتح عثمان ابن جني. (١٩٨٨). اللُّمع في العربية . عمان: تحقيق: د. سميح أبو مغلي.

١٩. أبو الفتح عثمان ابن جني. (١٩٩٣). سِرُّ صَناعةِ الإعراب (الطبعة ٢). (تحقيق: د. حسن هنداوي) دمشق: دار القلم.

٢٠. أبو الفتح عثمان ابن جني. (١٩٩٤). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. القاهرة: تحقيق: علي النجدي ناصيف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

٢١. أبو الفداء اسماعيل بن عمر القرشي البصري الدمشقي ابن كثير. (١٩٨٨). البداية والنهاية (الطبعة ١). (تحقيق: علي شيري) دار إحياء التراث العربي.

٢٢. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري ابن منظور. (١٤١٤هـ). لسان العرب (الطبعة ٣). بيروت: دار صادر.

٢٣. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي. (١٩٨٥). اللامات (الطبعة ٢). (تحقيق: مازن المبارك) دمشق: دار الفكر.

٢٤. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري. (٢٠٠٤). المفصل في علم العربية (الطبعة ١). (تحقيق: د. فخر صالح قدارة) دار عمار.

٢٥. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. (١٩٨٨). الكتاب (الطبعة ٣). (تحقيق: عبد السلام هارون) القاهرة: مكتبة الخانتجي.

٢٦. أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج. (١٩٩٦). الأصول في النحو (الطبعة ٣). (تحقيق: عبد الحسين الفتلي) بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٧. أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي ابن مجاهد البغدادي. (١٤٠٠هـ). كتاب السبعة في القراءات (الطبعة ٢). (تحقيق: شوقي ضيف) مصر: دار المعارف.

٢٨. أبو بكر بن عبد الرحمن عبد القاهر الجرجاني. (١٩٨٢). المقتصد في شرح الايضاح. (تحقيق: د. كاظم بحر المرجان) بغداد: دار الرشيد.

٢٩. أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي. (٢٠٠٥). شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف. (تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي) بيروت، لبنان: المكتبة العصرية.

٣٠. أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه. (١٤٠١هـ). الحجة في القراءات السبع (الطبعة ٤). (تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم) بيروت: دار الشروق.

٣١. أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي ابن الصايغ. (٢٠٠٤). اللَّمحة في شرح الملحة (الطبعة ١). (تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي) المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

٣٢. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الفخر الرازي. (١٩٩٥). التفسير الكبير. بيروت: دار الفكر.

٣٣. أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي. (١٩٨٦). شفاء العليل في إيضاح التسهيل (الطبعة ١). (تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي) مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.

٣٤. أبو علي عمر بن محمد إشبيلي الشلوبيني. (١٩٨١). التوطئة. (تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع) الكويت: جامعة الكويت.

٣٥. أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي. (١٩٩٢). الجنى الداني في حروف المعاني (الطبعة ١). (تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٣٦. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المصري المرادي. (٢٠٠٨). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (الطبعة ١). (تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان) بيروت: دار الفكر العربي.

٣٧. أبو محمد سعيد بن المبارك ابن الدهان. (٢٠١١). الغرة في شرح اللمع (الطبعة ١). (تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم) دار التدمرية.

٣٨. أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري. (١٩٨٢). التبصرة والتذكرة (الطبعة ١). (تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين) دمشق: دار الفكر.

٣٩. أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه التاجر الواسطي تاج الدين المقرئ. (٢٠٠٤). الكنز في القراءات العشر (الطبعة ١). (تحقيق: د. خالد المشهداني) القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

٤٠. أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري. (١٩٩٤). شرح قطر الندى وبل الصدى (الطبعة ١). (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) صيدا– بيروت، لبنان: المكتبة العصرية.

٤١. أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي. (١٤٠٥هـ). مشكل إعراب القرآن (الطبعة ٢). (تحقيق: د. حاتم صالح الضامن) بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٢. أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي المخزومي السكاكي. (١٩٨٧). مفتاح العلوم (الطبعة ٢). (تعليق: نعيم زرزور) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٤٣. أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي. (٢٠٠٠). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (الطبعة ١). (تحقيق: د. حسن هنداوي) دمشق – اشبيليا: دار القلم – دار كنوز.

٤٤. أحمد بن الحسين ابن الخباز. (٢٠٠٧). توجيه اللمع (الطبعة ٢). (تحقيق: د. فايز زكي محمد ذياب) القاهرة: دار السلام.

٤٥. أحمد بن عبد النور بن أحمج بن راشد المالقي. (٢٠٠٢). رصف المباني في شرح حروف المعاني (الطبعة ٢). (تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط) دمشق: دار القلم.

٤٦. أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي. (٢٠١٠). فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (الطبعة ١). مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.

٤٧. أحمد شوقي عبد السلام شوقي ضيف. (دون تاريخ). المدارس النحوية (الطبعة ٧). القاهرة: دار المعارف.

٤٨. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي. (١٩٩٠). التعليقة على كتاب سيبويه (الطبعة ١). تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي.

٤٩. الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي. (٢٠٠٦). شرح التسهيل (الطبعة ١). (تحقيق: محمد بن النبي أحمد عبيد) المنصورة: مكتبة جزيرة الورد، ومكتبة الإيمان.

٥٠. السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي. (٢٠٠١). تاج العروس من جواهر القاموس (الطبعة ١). الكويت: تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، وعبد الفتاح الحلو، وضاحي عبد الباقي.

٥١. الشماخ بن ضرار الذبياني. (دون تاريخ). الديوان. (تحقيق: صلاح الدين الهادي) مصر: دار المعارف.

٥٢. الشيخ مصطفى الغلاييني. (١٩٩٣). جامع الدروس العربية (الطبعة ٢٨). صيدا- بيروت: المكتبة العصرية.

٥٣. القاسم بن الحسين بن محمد أبو الفضل صدر الدين الخوارزمي. (١٩٩٨). ترشيح العلل في شرح الجمل. (إعداد: عادل محسن سالم العميري) مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

٥٤. المبارك بن محمد الشيباني أبو السعادات ابن الأثير الجزري مجد الدين. (١٤٢٠هـ). البديع في علم العربية (الطبعة ١). (تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين) مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

٥٥. إملاء عمر بن إبراهيم الكوفي. (دون تاريخ). كتاب البيان في شرح اللُّمع. (تحقيق: علاء الدين حمويَّة) دار عمار.

٥٦. برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري ابن فرحون. (دون تاريخ). الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. (تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور) القاهرة: دار التراث للطبع والنشر.

٥٧. بهاء الدين ابن عقيل. (١٩٨٠). المساعد على تسهيل الفوائد. (تحقيق: د. محمد كامل بركات) جامعة الملك عبد العزيز.

٥٨. بهاء الدين عبد الله العقيلي المصر الهمداني ابن عقيل. (١٩٨٠). شرح ابن عقيل (الطبعة ٢٠). (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) القاهرة، مصر: دار التراث.

٥٩. تاج الدين أبو حفص عمر بن علي بن سالم اللخمي الفاكهاني. (٢٠١٨). تلخيص العبارة في شرح الإشارة في النحو والصرف (الطبعة ١). تحقيق: أ.د. أحمد بن عبد الكريم نجيب الشريف، أ.د. فائزة عباس حميدي كاظم الأدريسي.

٦٠. تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي. (١٤١٥هـ). الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. (تحقيق: د. محسن بن سالم العميري) المدينة المنورة: مكتبة الملك فهد الوطنية.

٦١. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (١٩٧٧). المطالع السعيدة في شرح الفريدة. (تحقيق: د. نبهان ياسين حسين) بغداد: دار الرسالة للطباعة، ساعدة الجامعة المستنصرية على نشرع.

٦٢. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (١٩٦٦). شرح شواهد المغني. (تعليق: أحمد ظافر كوجان) لجنة التراث العربي.

٦٣. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (١٩٦٧). حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (الطبعة ١). (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم) مصر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦٤. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (١٩٩٢). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم) مؤسسة الرسالة.

٦٥. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (دون تاريخ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم) صيدا، لبنان: المكتبة العصرية.

٦٦. جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي. (٢٠٠٨). مُجيب النَّدا في شرح قطر الندى (الطبعة ١). (تحقيق: د. مؤمن عمر محمد البدارين) عمان: الدار الثمانية للنشر.

٦٧. جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري. (١٩٨٦). تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (الطبعة ١). (تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي) بغداد: دار الكتاب العربي.

٦٨. جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجياني ابن مالك. (دون تاريخ). شرح الكافية الشافية. (تحقيق: عبد المنعم هريدي) مكة المكرمة: جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.

٦٩. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله المصري ابن هشام الأنصاري. (١٩٦٤). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (الطبعة ١). (تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله) دمشق: دار الفكر.

٧٠. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله المصري ابن هشام الأنصاري. (دون تاريخ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) صيدا– بيروت، لبنان: منشورات المكتبة العصرية.

٧١. جمال الدين محمد أبو عبد الله الجياني ابن مالك. (١٩٧٧). شرح عُمدة الحافظ وعُدَّة الّلافظ. (تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري) بغداد، العراق: مطبعة العاني.

٧٢. جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني ابن مالك. (١٩٦٧). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. (تحقيق: محمد كامل بركات) دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

٧٣. جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الاندلسي ابن مالك. (١٩٩٠). شرح تسهيل الفوائد (الطبعة ١). (تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون) هجر للطباعة والنشر.

٧٤. خالد بن عبد الله الأزهري. (٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (الطبعة ١). (تحقيق: محمد باسل عيون السود) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٧٥. خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي الزركلي. (٢٠٠٢). الأعلام (الطبعة ١٥). بيروت: دار العلم للملايين.

٧٦. رض الدين محمد بن الحسن النحوي الاستراباذي. (١٩٩٦). شرح الرضي على الكافية (الطبعة ٢). (تحقيق: يوسف حسن عمر) بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

٧٧. سعد حسن عليوي. (٢٠١٠). النحو الوسيط (الطبعة ١). بابل: جامعة بابل.

٧٨. سلمة بن مسلم العوتبي الصُحاري. (١٩٩٩). الإبانة في اللغة العربية (الطبعة ١). (تحقيق: عبد الكريم خليفة، ونصرت عبد الرحمن، وصلاح جرار، ومحمد حسن عواد، وجاسر أبو صفية) مسقط، سلطنة عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

٧٩. سماح سمير سلمان دلول. (٢٠١٠). آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي جمعاً وتوثيقاً ودراسة . غزة: رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – كلية الآداب.

٨٠. شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري. (٢٠٠٤). شرح شذور الذهب (الطبعة ١). (تحقيق/ نوَّاف بن جزاء الحارثي) المدينة المنورة.

٨١. صدر الأقاظل القاسم بن الحسين الخوارزمي. (دون تاريخ). شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسم بالتخمير. (تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين) مكة المكرمة: جامعة أم القرى، دار الغرب الإسلامي.

٨٢. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. (١٩٩٨). أعيان العصر وأعوان النصر (الطبعة ١). (تحقيق: د. علي أبو زيد، د. نبيل أبو عشمة، د. محمد موعد، د. محمود سالم محمد، مازن عبد القادر المبارك عبد) بيروت– لبنان، دمشق – سوريا: دار الفكر المعاصر، دار الفكر.

٨٣. عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي. (١٩٨٤). حروف المعاني والصفات (الطبعة ١). (تحقيق: علي توفيق الحمد) بيروت: مؤسسة الرسالة.

٨٤. عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد أبو البركات الأنباري. (دون تاريخ). أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجة البيطار) دمشق: المجمع العلمي العربي.

٨٥. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري النحوي أبو البركات الأنباري. (١٩٦١). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين (الطبعة ٤). مطبعة السعادة.

٨٦. عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي. (١٩٩٢). الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع (الطبعة ٤). مكتبة السوادي للتوزيع.

٨٧. عبد القادر بن عمر البغدادي. (١٩٩٧). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (الطبعة ٤). (تحقيق: عبد السلام محمد هارون) القاهرة: مكتبة الخانجي.

٨٨. عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي. (١٩٨٧). ائتلاف النُصْرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (الطبعة ٢). (تحقيق: د. طارق الجنابي) بيروت: عالم الكتب.

٨٩. عبد الله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك ابن الناظم. (٢٠٠٠). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (الطبعة ١). (تحقيق: محمد باسل عيون السود) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٩٠. عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء. (١٣٩٦هـ). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. (تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين) بيروت، لبنان: دار الفكر الإسلامي.

٩١. عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي ابن أبي الربيع. (١٩٨٦). البسيط في شرح جمل الزجاجي (الطبعة ١). (تحقيق: د. عيّاد بن عيد الشبيتي) دار الغرب الإسلامي.

٩٢. عزيزة فوّال بابتي. (١٩٩٢). المعجم المفصل في النحو العربي (الطبعة ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

٩٣. علي بن أبي الفرج بن الحسن أبو الحسن البصري صدر الدين . (دون تاريخ). الحماسة البصرية. (تحقيق: مختار الدين أحمد) بيروت: عالم الكتب.

٩٤. علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي ابن عصفور الإشبيلي. (١٩٨٠). ضرائر الشعر (الطبعة ١). (تحقيق: السيد إبراهيم محمد) دار الأندلس للطباعة والنشر.

٩٥. عماد الدين اسماعيل بن شاخنشاه بن أيوب الملك المؤيد أبو الفداء. (٢٠٠٠). الكناش في النحو والتصريف. (تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام) بيروت، لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

٩٦. عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة. (دون تاريخ). معجم المؤلفين. بيروت: دار إحياء التراث العربي، مكتبة المثنى.

٩٧. فاضل صالح السامرائي. (٢٠٠٧). معاني النحو (الطبعة ١). بيروت، لبنان: مؤسسة التأريخ العربي للطباعة والنشر، إحياء التراث العربي.

٩٨. محمد عبد العزيز النجار. (٢٠٠١). ضياء السالك إلى أوضح المسالك (الطبعة ١). مؤسسة الرسالة.

٩٩. محمد بن أحمد بن عبد اللطيف شمس الدين القرشي. (دون تاريخ). الإرشاد إلى علم الإعراب. (تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ود. محسن سالم العميري) مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

١٠٠. محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي. (دون تاريخ). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. دار لإحياء الكتب العربية.

١٠١. محمد بن حمود الدعجاني. (١٩٧٨). ابن كيسان النحوي . المدينة المنورة: جامعة الملك بن عبد العزيز (رسالة ماجستير).

١٠٢. محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي. (دون تاريخ). نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل. (تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي) جامعة قار يونس– كلية الآداب.

١٠٣. محمد بن محمد حسن شُراب. (٢٠٠٧). شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (الطبعة ١). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

١٠٤. محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المصري ناظر الجيش. (١٤٢٨هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (الطبعة ١). (تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون) القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠٥. محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين أبو حيان الأندلسي. (١٩٩٨). ارتشاف الضرب من لسان العرب (الطبعة ١). (تحقيق: د. رجب عثمان محمد) القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.

١٠٦. محمد حسن الشريف. (١٩٩٦). معجم حروف المعاني في القرآن الكريم (الطبعة ١). بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٠٧. محمد خير الحلواني. (١٩٨٣). أصول النحو العربي. الدار البيضاء.

١٠٨. محمد صالح بن أحمد الغرسي. (٢٠٠٠). البهجة المرضية. القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر.

١٠٩. محمد محمد سالم محيسن. (١٩٨٤). القراءات وأثرها في علوم العربية (الطبعة ١). القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

١١٠. محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني. (٢٠١٠). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى) (الطبعة ١). (تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، وأ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر) القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

١١١. محمود حسني مغالسة. (دون تاريخ). النحو الوافي. مؤسسة الرسالة.

١١٢. مهدي المخزومي. (١٩٥٨). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (الطبعة ٢). بغداد: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

١١٣. موفق الدين بن علي النحوي ابن يعيش. (دون تاريخ). شرح المفصل. مصر: عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة، إدار الطباعة المنيرية.

١١٤. هبة الله بن علي بن حمزة ضياء الدين أبو السعادات. (١٩٨٤). ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ابن الشجري (الطبعة ١). (تحقيق: د. حاتم صالح الضامن) بيروت: مؤسسة الرسالة.

١١٥. هبة الله بن علي بن حمزة ضياء الدين أبو السعادات. (١٩٩٢). أمالي ابن الشجري (الطبعة ١). (تحقيق: د. محمود محمد الطناحي) القاهرة: مكتبة الخانجي.

١١٦. وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، و عماد بن محمد البغدادي. (٢٠٠٣). الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة. مجلة الحكمة.

١١٧. يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف العلوي. (٢٠٠٩). المنهاج في شرح جمل الزجاجي (الطبعة ١). (تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي) الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشيد.

١١٨. يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي. (١٩٧٤). شرح كتاب سيبويه. (تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم) القاهرة، مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.